

جامعة الرياض

UNIVERSITY LIBRARIES



University of Riyadh
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No.

الرقم

Date

التاريخ

٦١٥٢٢٦
٢٢٩٩١٩١٦

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: علم اصول الحديث الرقم ١٧٥٤
اسم المؤلف: محمد بن محمد الجرجاني
تاريخ النسخ: عام الحادي عشر الهجري
عدد الأوراق: ٥٥
ملاحظات: القياس ٢٠٨٤
٢١٣١

رسم: د. محمد ج. الحارثي
علم اصول الحديث

٢١٣١
ن ح

١٧٥٤

٢١٣

رسالة في علم اصول الحديث ، تأليف الجرحاني ،

ر . ج

على بن محمد - ٨١٦ هـ . كتب في القرن
الحادي عشر الهجري تقديرا

٥ ق ٢٧ س ٣٠ × ٥٠ ر ٢٠ سم

نسخه جيده ، خطها نسخ معتاد ، طبع

الاعلام ١٥٩: ٥ اوقاف بغداد ١: ٢٤٤

١٧٥٤

أ - المؤلف

١ - مصطلح الحديث

ب - تاريخ النسخ

رسالة ابي جراح ولسع

هذه رسالة في علم اصول الحديث للسيد الشريف ابي جراح امام المحققين
 قال السيد السند منتهى التحقيق والمعول عليه في مراتب التدقيق كذا ظهر
 في قوله عليه وآنتشر حتى لقب بالعقل الحادى عشر السيد الشريف ابي جراح رحمه الله تعالى هـ
 مختصر جامع لمعرفة علم اصول الحديث مرتب على مقدمه ومقاصد هـ المقصد في بيان
 اصوله ومصطلحاته الملتزم هـ هو الفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني والحديث
 اعم من ان يكون قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم او الصحابي او التابعين وتقريرهم هـ والسند
 اخبار عن طريق المتن هـ والبناء هو رفع الحديث الى قايده وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ
 في صحة الحديث وضعفه عليهما هـ والخبر المتواتر ما بلغت رواته في الكثرة مبلغا احوال
 العادة فلا يطهر على الكذب ويؤخذ وهذا فيكون اوله كآخره ووسطه كطرفيه كالقرايب
 والصلوات الخمس هـ قال ابن الصلاح من سأل عن تواتر مثالي لذلك في الحديث
 اعيانه بطله وحديث انما الاموال ليس من ذلك وان نقله عدد التواتر والثرات ذلك طراحي
 اسناده هـ نعم حديث من كذب على صنعا فليتبوأ مقعده من النار نقله من الصحابة
 الجرم العفيع في هـ اربعون وقيل اثنان وستون وفهم العشر المبشر ولم يزل
 العدة على التوالي في زياد هـ والمجاء ما لم يثبت الى التواتر وهو مستفيض وعنه
 قال ابن الجوزي يكثر المجاءث يبعدها مكانه غير ان جماعة بالغوا في تتبعها
 قال امامنا محمد بن سبيح الف وكسر وقال قد جعت في المسند احاديث انتجتها
 من اكثر من سبعة الف وخمسين الفا فاحلفتم فارجعوا اليه وما لم يجدوا فيه فليس بحجة
 والمراجحة هذه المعداد الطرق لا المتون هـ المقاصد اعلم ان من الحديث نفسه
 لا يدخل في الاعتبار الا نادرا بل يكتب صفة من القوة والضعف وبين بحسب اوصاف
 الرواه من العدالة والضبط والحفظ وخلافها وبين ذلك او بحسب طائفة من الاتصال
 والمنقطع والبرهان والاضطراب ونحوها هـ والحديث على هذا ينقسم الى صحيح
 وضعيف وحسن هذا اذا نظر الى المتن واما اذا نظر الى اوصاف الرواه ففيل هو ثقة
 عدله ضابط وغيره او متهم او مجهول او كذب او نحو ذلك فيكون البحث عن جرح
 والتعديل واذا نظر الى كيفية اخذهم وطرق تخليهم الحديث كان البحث عن اوصاف الطالب
 واذا بحث عن اسمائهم ونسبهم كان البحث عن تعينهم وتخصر وارتم هـ والمقاصد
 مرتبة على اربعة ابواب هـ الباب الاول في اقسام الحديث وانواعه

هذا هو الثاني
 من التيسار
 بالقسمه ليدرك
 الى علم الحديث
 وشقيقته الشريفه
 فاطمه بنت حري
 قائمه لها من بعد
 صدر الضيق احمد
 لرايه محمد بن محمد
 وحمد بن محمد بن محمد
 ١٢٩٧

وفيه ثلاثة فصول **الفصل الأول** في الصحيح هو ما
 اتصل بسنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن شذوذ وعلة. ويعني بالعدل ما لم
 يكن مقطوعا بأي وجه كان وبالعادل ما لم يكن مستورا لعداله ولا يجوزجا وبالصابط
 من يكون حافظا متيقظا وبالشدوذ ما يرويه الثقة مخالفا لروايه الناس وبالعلة
 في مننه استباغ خفيه غامضة فادجه ويتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه
والمسلم من ضعف في الصحيح المخرج للمأما البخاري ثم مسلم وكباها اهل الكتب
 بعد كتابي السالكين **والموافق** الشافعي رحمه الله ما اعلم شيئا بعينه بل هو على
 اصح من موطا مالك فقل وجود الكتابين واعلم **اقسام الصحيح** ما انفقا عليه ثمة المخرج
 البخاري ثم المخرج به مسلم ثم ما كان على شروطهما وان لم يخرجاه على شرط البخاري ثم على شرط
 ثم ما صححه عنهما المايه **فصل** سبعة اقسام وما حذف سند فيها وهو كثر في قديم
 البخاري قليل جدا في كتاب مسلم فكان يصنع المخرج خوفا فلان وفعل وامر وروى وذكر
 معروفا فاصح حكم بصحته **وما روي** من ذلك محققا فليس حكم بصحته ولكن ابراهه
 في كتاب الصحيح مشعر بصحة اصله **والموافق** احكام اختيار البخاري
 وسلم ان لا يترك في كتابي المأما رواه الخطابي مشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وله روايات ثقتان واكثر ثم روي عنه تابعي مشهور وله ايضا روايات ثقتان فالكثير
 ثم ترك لك في كل درجة ففهمه كنت **قال** الشيخ محي الدين ابو الوفاء جبر الله ذلك
 من مشيخها لاخراجها لحدث ليس لها الاسناد واحد منها حدث انما المأما ونظاير في
 الصحيح كثر **قال** ابن حبان تفرغ بحدث انما المأما اهل المدينة وليس هو
 عند اهل العراق ولا عند اهل مكة ولا الشام ومصر وما روي هو عن سعيد القطان عن محمد
 بن ربيع المسمى بالنصارى عن علقمة عن عمر الخطاب رضي الله عنه هكذا رواه البخاري ومسلم
 وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجة مع اختلاف في الرواة فقد حكى يعرف بالرجوع الى هذه الصحاح
الفصل الثاني في الحسن الترمذي هو ما لا يكون في اسناده منقطع ولا يكون شاذ او روي
 من غير وجه نحو الخطابي ما عرفت مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار اكثر الحديث فالمقطع ونحوه مما يعرف
 مخرجه وكذا الحديث اذا لم يأت من غير وجه **بعض المتأخرين** هو الذي فيه ضعف قريب محتمل ويصلح للعمل به ابن
 الصلاح هو قيمان احدهما ما لم يحل رجال اسناده عن مستور غير معقل في روايته وقد روي مثله او نحو
 من وجه آخر والثاني ما اشتهر روايه بالصدق والامانة وقصص عن درجة رجاله الصحيح حفظا وانما
 بحيث لا يعد ما انفرد به منكر ولا بد في القسمين من سلامة عن الشذوذ والتعديل **فصل**

ذكره بعض المتأخرين مبنى على ان معرفة الحسن موقوفه على معرفة الصحيح والضعيف لانه وسط بينهما
 فقولنا قريب اي قريب مخرجه الى الصحيح محتمل كانه يكون رجاله مستورين والفرق بين حديثي الصحيح
 والحسن ان شرط الصحيح معتد به في حد الحسن لكن العدالة في الصحيح ينبغي ان يكون ظاهرة
 والافتان كاملا وليس ذلك شرط في الحسن ومن ثم احتج الى قيد قولنا ان يروى من غير
 وجه مثله او نحو له بغير ربه فالضعيف هو الذي يبعد عن الصحيح مخرجه واحتمل الصدق
 والكذب او لا يحتمل الصدق اصلا كالموضوع وانما سمى حسنا الحسن الظن براوييه ولو قيل الحسن
 هو مستند من قريب من درجة الثقة او مرسل ثقته وروي كالاتيها من غير وجه وسلم عن شذوذ وعلة
 لكان اجمع الحدود واضبطها وابعدها عن التعقيد **وعني** بالسند ما اتصل اسناده الى متناه
 وبالثقة من جمع بين العدالة والضبط والتكبر في ثقه للشيخ كما سياتي بيانه في نوع المرسل والحسن
 حجة كالصحيح ولذا اذا رجع في الصحاح قال ابن الصلاح سمى الثقة في مصابح الشين بالحسان
 لتساهل لان فيها الصحاح والحسان والضباب وقول الترمذي حديث حسن صحيح يريد انه روي باسناد
 احدهما يقضي الصحة والاخر الحسن او المراد اللغوي وهو ما قيل اليه النفس وتسميته بالحسن اذا روي من وجه
 اخر يروي من الحسن الى الصحيح لقوته من الجهتين فيعتصم احدهما بالآخر **وعني** بالترقي انه ملحق في القوة
 بالصحيح لانه عينه وانما الضعيف فكذب راويه وثقه لا يثبت بعد دطره كما في حديث طلب العلم
 فريضه قال البيهقي هذا حديث مشهور بين الناس واسناده ضعيف وقد روي من اوجه كثيرة كلها
 ضعيفة **الفصل الثالث** في الضعيف هو ما لم يجمع فيه شروط الصحيح والحسن وتفاوت
 درجاته في الضعيف **فصل** بعده من شروط الصحة وجوز عند العلماء التساهل في ما لا يبدل الضعيف دون الموضوع
 من غير ثبات ضعفه في المواضع والقصص وقصائل الاعمال لاني صفات الله تعالى واحكام الحلال
 والحرام قليل كان من مذهب النسائي ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه واود اود كان ياحذف واحد مأخذه
 ويخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره وترجمه على رأي الرجال **وعني** الشعبي ما حدثك هو لا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فحذبه وما قالوه من رايتهم فالقبح في الحسن وقال الرازي بمنزلة الميتة اذا اضطربت اليها
 الكلبة **وعني** الشافعي كل ما قلنا من قول او اصل من اصل فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلنا
 فالقول ما قاله صلى الله عليه وسلم وهو قوي وجعل يرد **وهو** منها عدة عبارات منها ما يشترك
 فيها الاقسام الثلاثة اعني الصحيح والحسن والضعيف ومنها ما يختص بالضعيف **فصل الاول**
المستند هو ما اتصل بسنده مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتصل هو ما اتصل بسنده
 سواء كان مرفوعا اليه صلى الله عليه وسلم او مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم **فالمرفوع** هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم
 خاصة من قول او فعل او خبر سواء كان متصلا او منقطعا فالمتصل قد يكون مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع
 قد يكون متصلا وغير متصل والمستند متصل مرفوع **والمعنع** هو ما يقال في سنده فلان عن فلان

اي مما يشهد فيه
 الاقسام

والصحيح انه متصل اذا امكن التتابع البراه من الحديث وقد اوجع في الصحيحين قال ابن الصلاح كثير في عصرنا وما قارب به استعماله في الاجازة واذا قيل فلان عن رجل عن فلان فالقرب انه مقطوع وليس بمسند والمعلق ما حذف من متبدا اسناده واحد فالكثير ما خوذ من تعليق الجدار والطلاق في قطع الاتصال **المحذوف** اما ان يكون في اول الاسناد وهو المعلق او في وسطه وهو المقطوع او في اخره وهو المرسل والخاري اكثر من هذا النوع في صحيحه وليس لمخرج من الصحيح يكون الحديث معروفا من جهة الثقات الذين علق بعضهم او لكونه ذكره متصلا في موضع آخر من كتابه والا فلو ادنا فرد عن جميع الرواه او من جهة نحو ما تفرد به اهل مكة فلا يصنع الا ان يراد به تفرد واحد منهم والمدرج هو ما ادرج في الحديث من كلام بعض الرواة فينبط انه من الحديث او ادرج متنان باسنادين كرواية سعيد بن ابي مريم لا يتابعوا ولا تقاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا ادرج ابن ابي مريم ولا تنافسوا من متين اخر وعند الراوي طرف من متين واحد بسند شيخ غير سند المتين فيرويهما عنه بسند واحد فيصير الاسنادان اسنادا واحدا او لمع حديثا واحدا من جماعة مختلفين في سنده او متنه فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يدكر الاختلاف وتعد كل واحد من المتنته حوام **والمشهور** ما شاع عن اهل الحديث خاصة بان نقله رواة كثيرون نحو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شعرا يدعى على جماعة او اشتهروا عندهم وعند غيرهم نحو انما الاعمال بالنيات او عند غيرهم خاصة قال الامام احمد للتيا بل حق وان جاء على فريس وتوكم يوم صومكم تدرون في الاسواق ولا اصل لها في الاعتبار **والغريب** والعزيز قيل الغريب الحديث الزهري واشباهه من جمع حديثه بعد ائمه وضبطه اذا تفرد عنهم الحديث رجل يسمى غريبا فان رواه عنهم اثنان او ثلاثة سمى غريبا وان رواه جماعة سمى مشهورا والا فلو ادرج المصنف الى البلد ليس بغريب والغريب اما صحيح كالافراد المخرجة في الصحيح وغير صحيح وهو اغلب البصائر انا غريب اسنادا او متنا وهو ما تفرد به رواية متينه واحد او اسنادا لا متنا الحديث لعرف متنه عن جماعة من الصحابة اذا تفرد واحد بروايته عن صحابي آخر ومنه قول الترمذي غريب من هذا الوجه ولا يوجد ما هو غريب متنا لا اسنادا الا اذا اشهر الحديث الفرد فرواه عن تفرد به جماعة كثيرة فانه يصير غريبا مشهورا واما حديث انما الاعمال بالنيات فان اسناده متصف بالغرابية في طرفة الاول متصف بالشهر في طرفة الآخر **والمتصف** قد يكون في الراوي كحديث شعبه عن القوام بن مزاحم بالرواية الجيم صحفه يحيى بن معين فقال مزاحم بالرواية والهاء وقد يكون في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان واتبعه ستا من شوال صحفه بعضهم فقال شيئا بالشين المعجمة **والمتسلل** ما تتابع فيه رجال الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند روايته على حاله واحده اما في الراوي قول لا نحو سمعت فلانا يقول سمعت فلانا الى المنتهى او اخبرنا فلانا والله قال اخبرنا فلان والله الى المنتهى او فعلا كحديث الشبيك باليد او قول لا فعلا كخبرنا في حديث المسند اعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ففي رواية ابي داود

ابو بكر الصولي

واحمد والتميمي قال الراوي اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي فقال اني لا احبك فقال اللهم اعني الخ واما على صفه كحديث الفقهاء فقيه عن فقيه المشايخ بالخير ما لم يفرقا واما في الرواه كالمسلسل باتفاق اسماء الرواه واسماء ابائهم وكنائهم وانسابهم او بلدانهم قال الامام النووي وانا اروي تلكه احاديث مسلسلة بالمشيخين **والاعتبار** هو النظر في حال الحديث هل تفرد به روايه ام لا وهل هو معروف او لا والضرر الثاني ما يحترز بالضعيف **الموقوف** وهو مطلقا ما روي عن الصحابي من قول او فعل متصل كان او منعطفا وهو ليس بحجة على الاصح وقد يستعمل في غير الصحابي مقيد نحو وقعه عمر على همام ووقفه مالك على نافع وقول الصحابي كنا نفعله في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع لان الظاهر الاطلاع والتقريب وكذا ان الصحابي يرفعون نأيه بالان لا ظاهرا مرفوع في المعنى وتفسير الصحابي موقوف وما كان من قبل سبيل النول كقول جابر كانت اليهود تقول كذا فانزل الله كذا ونحو مرفوع **المقطوع** ما جاء من التابعين من اقوالهم وافعالهم موقوفة عليهم وليس بحجة **الموسل** قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعل كذا وهو المرفوع في الفقه واصوله وفيه خلاف وللشافعي تفصيل مذكوره في اصول الفقه **المنقطع** ما لم يتصل اسناده باي وجه كان سواء ذكر الراوي من اول الاسناد او وسطه او آخره الا ان الغالب استعماله في من دون التابعي عن الصحابي كحال كعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقول الشافعي قال ابن عمر كذا **المشاد** والمنكر الشافعي الشاذ ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الناس قال ابن الصلاح فيه تفصيل فاما خالف مفرده احفظ منه واضبط نشا ومردود وان لم يخالف وهو عدل صابط فصحيح وان رواه غير صابط لكن لا يبعد عن درجة الضابط فحسن وان بعد منه تنكير ويقيم من قوله احفظ واضبط على صيغته افضل للتفصيل ان المخالف ان كان مثله لا يكون مردودا وقد علم من هذا التقسيم ان المنكر ما هو **المعطل** ما فيه اسباب خفيه غامضة قاذحة والظاهر التسلاسه ويستعان على ذلكا بتعدد الراوي ومخالفة غيره له مع قران بغيره العارف على ارسال في الموصول او وقف في المرفوع او دخول حديث في حديث او وهم واهم بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به او مردود فيتوقف وكل ذلك مانع عن الحكم بصحة ما وجد فيه حديث يغلب على غيره عن الثوري من عمر بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيهقي بالخيار اسناده متصل عن العدل الصابط وهو معطل والمتم صحيح لان عمر بن دينار وضع موضع اخيه عنده بن دينار هكذا رواه الامه من اصحاب الحديث الثوري عنه فوهم يعلو وقيل بطلان اسم العلم على الكذب والنعاه وسوء الحفظ ونحوها وبعضهم اطلقه على مخالفه لا تدح كارسال ما ذكره

الثقة الضابط حتى قال من الصحيح ما هو صحيح معتدل كما قال الاحقر من الصحيح ما هو صحيح شاذ ويحل
 في هذا حديث يعلى بن عبيد البستان بالخيار المدلس ما اخبرني عنه اتاني الاسناد وهو ان يروي
 عن لقيه او ما صرحنا لم نسمعه منه على سبيل توهم انه سمعه منه فمن حقه ان لا يقول حدثنا بل يقول قال
 فلان او من فلان ونحن وروى ما لم يسمع المدلس شيئا لكن يستدل من بعده بجلده ضعيفا او صغيرا
 ليس بحسن الحديث بذلك كقول الاعشى والثوري وغيرهما وهو مكروه جدا وذكاه اكثر العلماء
 واختلف في قبول روايته والاصح التفضيل لما رواه بلغه ميتين للاتصال كسمعت واخبرنا
 وحدثنا واشباهها فهو صحيح به واتا في الشيوخ وهو ان يروي عن شيخ حدثنا سمعته فسميته او
 لكنية او بكنية او بكنية بها لا يعرف به كمالا يعرف واثره اخف لكن فيه تضييع للمروي عنه
 وتوهم لطريق معرفة حاله والكراهة بحسب العرض الحامل نحو ان يكون كثيرا لو اياه عنه فلا يحب
 الاكثر من واحد على صورة واحدة وقد يحمل عليه كون شيئا الذي يترجم عنه غير ثقة واصفونه وغير
 ذلك **المضطرب** ما اختلفت الرواية فيه فاختلقت الروايات ان ترجمت احداها
 على اخرى بوجه نحو ان يكون راويا واحدا حفظ او اكثر صحبه للمروي عنه فالحكم التراجع فلا يكون
 مضطربا ولا مضطربا **المقلوب** هو في حديث مشهور عن سالم الجعفي عن نافع
 ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه وحديث البخاري حين قدم بغداد وامتحان الشيخ اياه بكتب
 الاسانيد مشهورا **الموضوع** الخبر اما ان يحكى تصديقه وهو ما نص الامه على صحته واتا
 ان يحكى كذبه وهو ما نصوا على وضعه او يتوقف فيه لاحتمال الصدق والكذب كما سار الاخبار
 ولا تحل رواية الموضوع للمسلم عماله في اي معنى كان الامر وثابتان الوضع ويعرف باقرار واضيه
 او كالمالك الفاظه او بالوقوف على غلظه كما وقع لثابت بن بوي الراهدي حديث من كثرت صلواته الليل
 حسن وجهه بالتمتار قيل كان شيخ يحدث في جماعته فدخل رجل حسن الوجه فقال الشيخ في اثنا حديثه
 من كثرت الح وقوع لثابت انه من الحديث فوات **والواضعون** للحديث اصناف فاعظم ضررا
 من انتب الى الوهم فوضع احتسابا ووضعت الزيادة في جملته ثم غصبت الجملته بكتب عوارض
 وبحق عارضا والمحدث فقد ذهب الكراميه والطائفة المستندة الى جواز وضع الحديث في الترتيب
 والترتيب ومنه ما روي عن ابي عصمه نوح بن ابي بريم انه قيل له من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس
 في فضائل لقوان سورة سورة فقال اني رأت الناس قد اعرضوا عن القرآن فاشتغلوا بغيره في حينه
 ومنا زي محمد بن اسحق فوضعت هذه الاخاديت حسبة وقد اخطا المفسرون في ايد اعطاء في تبايرهم
 الا من عصم الله ومما اودعوا فيها انه قال صلى الله عليه وسلم حين قرا ومناة الثالثة الاخرى
 تلك القران يبق العلى وان شفاعتم لترجي وقد اسعنا القول في ابطاله في باب جملة التلاوة
 وكذا ما اوردته الاصوليون من قوله اذ اروي عن حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقه
 فاقبلوه وان خالفه فردوه قال الخطابي وضعته الزيادة ويذهب في قد اوتيت الكتاب
 وما يقبله له ويروي او تبت الكتاب ومثله معه وقد صنف ابن الجوزي في الموضوعات مجلدات

حدث العرفين رواه
 او على الترتيب في مسنده
 موصولا من حديث ابن عباس
 في اجماع شرح النجاشي
 السبكي

قال ابن الصلاح ذكر فيها كثيرا من الاحاديث الضعيفة مما لا دليل على وضعه وحقا ان تذكر في الاحاديث
 الضعيفة والشيخ الحسن بن محمد الصنعاء الدار المنقط في بيده الغلط والله اعلم **الباب الثاني**
 في الجمع والتعديل وجوب ذلك صيانة للشرعية ومما سمع الحديث وصيغته تحت على المتكلم القليل فيها
 فقد اخطأ غير واحد في مجرهم بالاجماع وفيه فصلان **الاول** في العدالة والضبط ان يكون مبهظا
 ان يكون الراوي بالتمسك اسما عاقل لا سيما من سباب الفسق وخوارم المروق **والضبط** ان يكون مبهظا
 حافظا غير مغفل ولا ساهيا ولا شاك في حاجتي القتل والادان فان حديث من حظه ينبغي ان يكون حافظا
 وان حدث عن كتابه ينبغي ان يكون ضابطا له وان حدث بالمعنى ينبغي ان يكون عارفا بما يحيل المعنى
 ولا يشرط الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقهاء وعزيمه ولا النص ولا العدد وتعرف بتخصيص
 عدلين عليها او بالاستقصاء ويعرف بالضبط بان يعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين
 بالضبط فان واقفهم غالبا وكانت مخالفتهم نادرة عرف كونه ضابطا ثانيا **الثاني الجرح** ولا يقبل رواية
 من عرف بالتساهل في السماع والاسماع بالنوم والاستفال او حديث لا من اصل صحيح او كثر سبوه اذا
 لم يحدث من اصل صحيح او كثرت الثواب والمناكير في حديثه ومن غلط في حديثه فبين له الغلط فاصح
 فلم يرجع قتل سقط عدالة قال ابن الصلاح هذا اذا كان على وجه العناد واما اذا كان على وجه
 التفسير في البحث فلا **تدليل** اعرض الناس في هذه الاعصار عن مجموع الشروط المذكورة واكتفوا
 من عدالة الراوي بان يكون مشهورا من ضبطه لوجود سماعه مثبتا بخط موثوق به وروايته من
 اصل موافق لاصلي شيئا وذلك لان الحديث الصحيح والحسن وغيرهما قد جمعت في كتب انه الحديث
 فلا يذهب شي عن جميعه والقصد بالسماع بقا السلسلة في الاسناد المخصوص بهذه الامة
الباب الثالث في تحمل الحديث يصح القتل قبل الاسلام وكذا قبل البلوغ وان الحسن
 والحسين وابن عباس وابن الزبير يحملوا قبل البلوغ ولم يزل الناس يتبعون الضبيان واختلفت في الزمان
 الذي يصح فيه السماع من النبي قبل خمس سنين وقيل يعتبر كل صغير بحاله فاه الفقه المطاب ورد الجواب
 صححا سماعه وان كان دون خمس والامة يصح وتحمل الحديث طرق **الاول** السماع من لفظ الشيخ
الثاني القواه عليه **الثالث** الاجازة ولها انواع اجازة معين لمعين كاجزك كتاب البخاري
 او اجزك فلانا جميع ما اشتمل عليه فمضى سقي واجازة معين في غير معين كاجزك سمعنا في امور ياتي
 واجازة العموم كاجزك المسلمين او لمن ادرك زماننا والصحيح جواز الرواية بهذه الاقسام واجازة المعلوم
 كاجزك من يولد فلانا والصحيح المنع ولو قال فلان ومن يولد له او لك ولعقبك جازا لو قف
 والاجازة للطفل الذي يميز صحبة لانها اباحه للدواء والاباحة تصح للمعاقل وغيره واجازة
 المجاز كاجزك ما اجيزني **والصحيح** الاجازة اذا كان المجيز والمجاز له من اهل العلم
 لانها توسع محتاج اليه اهل العلم ويسمى المجيز بالكتابة ان يلفظ بها فان اقتصر على الكتابة تحت
الرابع المناو له واعلاها ما يقون بالاجازة وذلك بان يدفع اليه اصل سماعه او فروعا متابلا به

الباب الثاني

الضابط

وَيَقُولُ هَذَا سَمَاعِي أَوْ رَوَيْتِي عَنْ فُلَانٍ أَجَزْتُ لَكَ رَوَايَتَهُ ثُمَّ يُبَيِّنُهُ فِي يَدَيْهِ قَلِيلًا أَوَّلَى
 أَنْ يَنْسَخَهُ وَمِنْهَا أَنْ يَنْوَلَّ الطَّالِبُ الشَّيْخَ سَمَاعَةً فَيُنَاقِلُهُ وَهُوَ غَارِقٌ مُتَبَسِّطٌ ثُمَّ
 يَنْوَلُّهُ الطَّالِبُ وَيَقُولُ هُوَ حَدَّثَنِي أَوْ سَمَاعِي فَأَرْوِيهِ وَيُبَيِّنُ هَذَا غَرَضُ الْمُنَاقَلَةِ وَهَذَا أَقْصَا أَمْرٍ
 الْخَامِسُ **الْحِكَايَةُ** وَهِيَ أَنْ يَكْتُبَ مَسْمُوعُهُ لِعَنَابٍ أَوْ خَاضَ بِخَطِّهِ أَوْ يَأْذَنَ بِكُتْبِهِ لَهُ
 وَهِيَ أَمَّا مَقْرُونَةٌ بِالْأَجَازِ كَانَ يَكْتُبُ أَجَزْتُ لَكَ أَوْ مَجْرَدًا عَنْهَا وَالصَّحِيحُ جَوَانِ الرِّوَايَةِ
 عَلَى الْقَدِيرِينَ **الْشَّادِسُ الْإِعْلَامُ** وَهِيَ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْخُ الطَّالِبُ أَنَّ هَذَا
 الْكِتَابَ رَوَيْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ أَرْوِيهِ عَنْهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَوَايَتُهُ لِاحْتِمَالِ
 أَنْ يَكُونَ الشَّيْخُ قَدْ عَرَفَ فِيهِ خِلَافًا فَلَا يَأْذَنُ فِيهِ **السَّابِعُ الْوَجَادَةُ** مِنْ جَدِّ
 لَجَدِّ مَوْلَدٍ وَهُوَ أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابٍ بِخَطِّ شَيْخٍ فِيهِ أَحَادِيثٌ لَيْسَ لَهُ رَوَايَةُ مَا فِيهَا فَلَهُ أَنْ
 يَقُولَ وَجَدْتُ أَوْ قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ أَوْ فِي كِتَابِ فُلَانٍ بِخَطِّهِ حَدَّثَنَا فُلَانٌ وَلِيُوفِيَ بَاقِي
 الْأَسْنَادِ وَالْمُتَنِّ وَقَدْ اسْتَمَرَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ قَدِيمًا وَحَدَّثَنَا وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمُرْسَلِ وَفِيهِ ثَبُوتٌ
 مِنَ الْإِتِّصَالِ **وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْمًا شَدَّ دَوًّا** وَقَالُوا الْأَجْمَعَةُ الْأَفْيَاهُ رَوَاهُ حَفْظًا
 وَقِيلَ يَجُوزُ مِنْ كِتَابِهِ إِلَّا إِذَا أَخْرَجَ مِنْ يَدِهِ وَتَنَاهَلُ آخِرُونَ وَقَالُوا الْجُزْءُ الرِّوَايَةُ مِنْ نَسْخِ
 غَيْرِ مُقَابَلَةٍ بِأَصُولِهَا **وَالْحَقُّ** أَنَّهُ إِذَا قَامَ فِي التَّحْقِيلِ وَالضَّبْطِ وَالْمُقَابَلَةِ بِمَا يَتَقَدَّمُ جَارَتْ
 الرِّوَايَةُ مِنْهُ وَكَذَا أَنْ غَابَ عَنْهُ الْكِتَابُ إِذَا كَانَ الْغَائِبُ سَلَامَتُهُ مِنْ تَغْيِيرٍ وَلَا يَمْنَاهَا
 إِذَا كَانَ مِنْ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ تَغْيِيرُهُ غَالِبًا **البَابُ الرَّابِعُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ**
الصَّمَايِي سَلَّمَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ الْأَصُولِيُّونَ مَنْ طَالَتْ
 مَجَالَسُهُ **وَالسَّابِقِي** كُلُّ سَلَّمَ صَحَابِيًّا وَقِيلَ مِنْ لَقِيَهُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَالْبَحْثُ
 عَنْ تَفَاصِيلِ الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَلْقَابِ وَالْمُرَاتِبِ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ لِهَاتَيْنِ الْمُرْتَبَتَيْنِ
 وَمَا بَعْدَهَا يَقْضَى إِلَى تَطْوِيلٍ **تُرْفِي مَالِكٌ** بِالْمَدِينَةِ سَنَةٌ سَبْعٌ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً
 وَوَلَدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَحَدِي أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ **وَالْوَحْنِيَّةُ** بَعْدَ إِذْ سَنَةٌ
 خَمْسِينَ وَمِائَةً **وَالشَّافِعِي** بَعْضُ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ وَوَلَدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةً
 وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بَعْدَ إِذْ سَنَةٌ أَحَدِي وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَوَلَدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ
 وَمِائَةً **وَالْبُخَارِيُّ** وَلَدَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ثَلَاثَ عَشْرَ خَلَّتْ مِنْ شَوَّالٍ
 سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةً وَمَاتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ
 بَقِيَ خَزَنَتُكَ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٌ مَاتَ بِمَيْسَا بَوْرٍ سَنَةَ أَحَدِي وَسِتِّينَ
 وَمِائَتَيْنِ ابْنُ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ **وَأَبِي ذَاوَادٍ** بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ

قَرِيبٌ مِنْ قَوِيٍّ مَوْقُودٍ

وَالزُّرْمَذِيُّ بَرْمَذُ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَالنُّسَائِيُّ سَنَةَ ثَلَاثٍ
 وَثَلَاثِينَ **وَالدَّارِ قُطْنِي** بَعْدَ إِذْ سَنَةُ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِينَ وَوَلَدَ بِهَا
 سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ **وَالْحَتَّائِيُّ** بِمَيْسَا بَوْرٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَارْبَعِينَ وَمِائَةً
 أَحَدِي وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ **وَالْبَيْهَقِيُّ** وَلَدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ
 وَمَاتَ بِمَيْسَا بَوْرٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَارْبَعِينَ **آخِرُ الرِّسَالَةِ**
 النَّافِعَةُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ لِلسَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْجَوْجَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الاشهاد المعنعن

الاشهاد المعنعن

فصل في الاشهاد المعنعن وهو فلان عن فلان قال بعض العلماء هو من شرط العلم والعمل وقاله
اجماهير اصحاب الحديث والفقهاء وراوا انه من شرط ان يكون المعنعن غير متدين
وبشرط ان كان لقائهم اضعف الجمع انهم بعضهم يفتون في استوائه وبقية
اللقاء وطول الفجوة ومعرفة الراية خلاف من شرطه وبقية من ذلك وهو من شرط
نقله اذ في عليه الاجماع عليه حجة في اواخر مقدمة الكتاب ومنه من شرطه
اللقاء وحده وهو مذهب علي بن الحسين والبخاري والشافعي والمحقق وهو
الصحيح ومنه من شرطه طول الفجوة وهو قول ابو المظفر الشافعي الفقيه
الشافعي ومنه من شرطه ان يكون معروفا بالراية عنه وبه قال ابو عمر والمزني هذا
على المعنعن **اما** اذا قاله خبر الزهري ان ابن المسيب قال كذا او حدث
بكذا او فعل وزكريا او ذكر او نحو ذلك فالجمهور على ان لقطة ان يكون فمحل ما ان كان ضال
بالشرط المتقدم وقاله اجماهير من شرطه ان يكون البردعي منهم لا يعمل
ابداً ان اتصال السماع بل يكون منقطعاً حتى يبين السماع والاو له هو الصحيح
وفي هذا الفصل فوائد كثيرة يستخرج من اربابها في اواخر ما هو في
فصل في التدين قسمان احدهما ان يزدي عن من عاصيه ما لم يسمع منه متوهم
شماعه قاله فلان اذ عن فلان او عن وراي ما لم يسمع منه حجة في استوائه وبقية
صحيحاً او ضعيفاً تحسباً للصوت الحديث وهذا الفقيه من جهة خبره اذ قد علمه
رغمه لئلا يكاف شعبة وجهه لئلا من اشبههم دالة وظاهر ظاهره انه خرام وتحريره
ظاهر فانه يومهم لا يحتاج ما لا يجوز الاحتجاج به وينسب اليها الى استقاة القواعد واليات
منه مع ما فيه من الغرر ثم ان مقتضى دايه وبعض هذا يلغي التحريم فليس
اجتماع هذه الامور ثم قاله من شرط العلم والعمل من شرطه هذا التدين
ما لا يجوز ولا قبل له روايه في شي ابدأ وان بين السماع والصحة ما قاله اجماهير
من الطوائف ان ما رواه بلنظ تحتمل لم يبين بين السماع في شرطه وما بينه وبين
وحدثنا واخبرنا وشبهها فهو صحيح مقبول بخلافه وفي الصحيحين وعنه من
كتب الاصول من هذا القرب كذا لا يحصى كفتي والاعمال والتفاني وهشيم وغيرهم
وذلك هذا ان التدين ليس كذا اذا لم يكن كذا وقد قال اجماهير انه ليس
محرماً والزواي عندك ضابط وقد بين شماعه واجب الحكم بغيره وليس علمه
ثم هذا الحكم في المدين جائز فمن دلت من واحد واشتراط ذكره من غير
ان ما كان في الصحيحين عن المدينين نحن ونحوها في كذا ثبت السماع من جهة اخرى
وقد جاء كثير منه في الصحيحين بطريقين جميعاً كذا رواه المدينين عن ثمة كذا رواه السماع
ويضد هذا المعنى الذي ذكره ولعلمه **واما** القسم الثاني من التدين ليس بان شهي
شبهه او غير او شبهه او يصفه او يكتبه بالايضاح او اراهيه ان يعرف ويحمله على ذلك
كونه ضعيفاً او ضعيفاً او يستلزم ان يزري عنه معنى آخر او يكون مكرراً من الراية عنه
فيكون ان يعرفه كراهية كذا روايه عنه على صورة واحدة او غير ذلك من الاشياء
وكراهية هذا التدين اخف وشبهه ما تو غير طريق معرفته وليس علمه **انما** في خبره
زادات الفقه من قوله مطلقاً عند اجماهير من اهل الحديث والفقهاء الا منكره فيلزم
نقله وبل يثبت ان اذ غير من زوايا ما فيها ولا يثبت ان اذ ما هو في اذ اذ في العبد
الضابط صحت النقل حديثاً او غيره فيقول لا خلاف نقل الخطيب البغدادي في بعض
اساق العلماء عليه **واما** اذا رواه بعض الثقات الضابط من غير ان يراهيه او يصفه في وقت
موقوفاً بعضهم مرفوعاً او وضعه هو او يرفعه في وقت في ارضه او يرفعه في وقت في ارضه
الذي قاله المحققون من الحديث وقاله الفقهاء واصحاب الاصول ومجمل الخطيب البغدادي ان

فأما الفرق بين حديثنا وحديثنا **أما** حديثنا فلا يجوز إطلاقه إلا لما سمعناه من
 لنظام في خاصه **وأما** حديثنا فإنه لما روي على الشيء وهذا الفرق هو مذهب
 مسلم وهو كسائر وهو مذهب الشافعي وأصحابه وهم من أهل العلم بالمشرك **وهو** مذهب
وقال **مالك** بن أنس إمام المذاهب وهو مذهب الثوري وهو مذهب أصحاب الحديث وهو المذهب
 أحده ورأي هذا المذهب أيضا عن ابن جريح والأورع رحمهما الله **فلم** يزل
 وهو مذهب الشافعي وصار هذا الشافعي القائل على أهل الحديث وهو مذهب مالك وشافعي
 أنه يجوز أن يقال **فما** روي على الشيء حديثنا وأما وهو مذهب البخاري ومالك
 بن عوف **وعلى** هذه النقطان وأما من المنقذين وهو مذهب البخاري ومالك
 من الحديث وهو مذهب معظم المجازين والكوفيين وهو مذهب طائفة أهل الحديث والفقهاء
 حديثنا ولا يجوز في النزاع وهو مذهب ابن المازن **وعلى** هذا الحديث والفقهاء
 عن الشافعي رحمه الله **وليس** علم **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
فما كتاب عاميون **فما** في ذلك **وعلى** علم **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 في الطبقة الثانية الرضاوية **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 ذكرها في أبيه **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 غير ثقة **وقال** **المرجوع** مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان صحيحا ثابتا
 معسرا **النسب** والأقليات **التي** في أن تكون واقعا في المتابعات والشواهد **والتي**
 الأصول **في** ذلك **فإن** من أحدث أو لا يشهد بطرف من المتابعات **ويحتمل** أضلاعه **وهو**
 ما شاذ آخر **وأما** ما شاذ فيها بعض الضعفاء **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 فائدة **فما** قد صدره **المرجوع** **أن** يكون **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 عنه باختلاف حديث عليه **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 بن **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 بعد خروج مسلم من مصر **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 الثقات **فإن** تفرقا **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 لذلك **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 استعمل **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 في ذلك **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 ذلك **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 أما **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 بن **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 يقولوا **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 ذكرت **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 وطروا **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 عندي **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 الثقات **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 أي **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 الذي **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 أخلا **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 وهو **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 الكتابين **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 تعبير **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين
 منها **وهو** مذهب علي بن أبي حمزة وهو مذهب الشيعة والواقفين

الفرق بين حديثنا وحديثنا

في الحديث على ما في كتابنا

أما حديثنا وحديثنا

في الحديث على ما في كتابنا